

مشروع استراتيجية المجلس للدورة الثامنة عشر

المجال الداخلي :

أولاً : مأسسة النقابة ، من حيث تطوير الهيكل الوظيفي وتعديله ليتلاءم
وحاجات النقابة المستقبلية ورفد النقابة بالكوادر الفنية والإدارية اللازمة
الإدارة عمل النقابة .

ثانياً : الدراسات :

١ - عمل الدراسات اللازمة والضرورية لتعديل الطرق والاساليب
المستخدمة في تقدير قيمة التعديلات لتشمل أثر الزيادة أو النقصان بسبب
أي ارتفاع يطرأ على أجور الأيدي العاملة وأسعار اللوازم ، وغيرها من
مدخلات الإشغال بحيث تشمل الزيادات نسبة من المنتج ككل وليس من
بند من بنود المنتج نفسه ، وان يتم احتساب الأثر في التعديل .

٢ - دراسة المديونية على المقاولين والتسهيلات المصرفية
المتنوعة لهم ووضع الحلول والمقترحات لمعالجة الخلل مع الجهات
المصرفية بما يخص تمويل المشاريع .

٣ - دراسة حجم العمل في قطاع الإنشاءات في القطاع الخاص
والعام وبيان حجم الاستثمار في هذا القطاع وحصص المقاول الأردني منه
للحد من تغول الشركات الأجنبية وبيان حجم العمل الذي تقوم به هذه
الشركات ووضع آلية لتطبيق المادة (١٧/١٦) من القانون للحد من
المخالفات وتصويب أوضاع هذه الشركات .

٤ - عمل دراسة للاستفادة من المعهد المهني التابع لمؤسسة
التدريب المهني لرفد قطاع الإنشاءات بالعمالة اللازمة لهذا القطاع
ولتلافي النقص الحاصل من هذه العمالة عن طريق تدريب وتأهيل
المواطن الأردني للعمل في هذا القطاع وتوقيع مذكرة التفاهم مع وزارة
العمل .

٥ _ عمل الدراسة اللازمة لبيان حاجة القطاع للمواد الإنشائية الرئيسية مثل الحصى ، والأسمنت ، والأسفلت وكيفية توفيرها وتعديل التصاميم والمواصفات للأعمال الداخلة فيها هذه المواد لتتلائم مع نوعيتها .

٦ _ دراسة أسباب تعثر المشاريع الإنشائية واخذ عينة من

المشاريع المتعثرة وبيان أسباب تعثرها .

ثالثاً : تعديل قانون النقابة ليشمل الأنظمة التالية :

١ _ نظام ممارسة المهنة .

٢ _ نظام آلية تطبيق المادة (٨) وتطبيق قانون البناء الوطني .

٣ _ نظام للتكافل الاجتماعي .

٤ _ نظام آلية ضبط العمل في القطاع الخاص وآلية تنفيذ المواد (١٧/١٦) من قانون النقابة .

٥ _ بالإضافة الى بعض البنود التي تحتاج الى تعديل .

رابعاً : استراتيجيات عمل جهاز الرصد والتفتيش في النقابة .

١ _ التفتيش على تنفيذ الانشاءات في القطاع الخاص من حيث تطبيق

المادة (٨) وتعليمات تنفيذ قانون البناء الوطني .

٢ _ التفتيش على المشاريع التي تنفذ من قبل الشركات الاجنبية والتأكد

من تطبيق المواد (١٧/١٦) من قانون النقابة .

٣ _ التفتيش على المشاريع التي تنفذ للتأكد من ان المقاول الرئيسي

يقوم بالتنفيذ وان المقاول الفرعي مصنف ومسجل ضمن اختصاصه وان

حصة المقاول الفرعي لا تتجاوز ٣٣% من العمل حسب نظام الاشغال

الحكومية وليس هناك بيع للعطاء (عمولة + سمسة) .

خامساً : كيفية زيادة دخل النقابة :

١ _ تعديل المادة (٩) من النظام الداخلي بحيث تستوفي النقابة الرسوم

التالية من المقاول الاجنبي .

_ رسم التسجيل : عشرون الف دينار .

_ رسم اشتراك سنوي : عشرة آلاف دينار .

٢ _ تعديل المادة (١٢) من النظام الداخلي : بحيث يدفع كل عضو منتسب نصف بالآلف من القيمة التي يحال بها أي عطاء عليه دون وجود سقف على الشركات الاجنبية .

سادساً : اخراج عقد المقاول الفرعي بشكله النهائي وذلك باحالته الى مكتب رأي او مستشار واخذ رأي المستشار القانوني به لاعتماده من قبل المقاول الرئيسي والفرعي .

سابعاً : الاتصال والتواصل مع اعضاء الهيئة العامة وعقد الندوات وورشات العمل في المركز والفروع لخدمة هذه المهنة وتفعيل دور اللجان والأخذ بتوصياتها .

ثامناً : ان الاعلام المبرمج الهادف البعيد عن ابراز الشخوص والذي يبرز اهمية المقاول الاردني في بناء نهضة الاردن العمرانية وأهميته في المساهمة في الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة وبناء الوطن يجب التركيز عليها وبيان مشروعية النقابة وتوضيح أنظمتها وقوانينها .

تاسعاً : تفعيل قانون النقابة وخاصة المواد (٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) .

=====

المجال الداخلي :

أولاً : فيما يخص دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية .

١ _ تطوير عقد الفيدك لتلافي الاخطاء والنواقص بعد أن تم تطبيقه وخاصة تعديل قيمة العقد نتيجة لارتفاع الاسعار وتعديل كشف المواد القابلة للتعديل بموجب المادة (٨/١٣) .

٢ _ عقد ورشة عمل لاعتماد وصف البند لمشاريع الابنية والطرق والكهروميكانيك والمياه والصرف الصحي وتعديل المواصفات الفنية لهذه المشاريع لتتلاءم مع وصف البند الجديد .

٢ _ تعديل التشريعات والقوانين والانظمة الخاصة بقطاع الانشاءات وتعديل اسس التصنيف ونظام الاشغال الحكومية وايجاد أنظمة لتطبيق قانون البناء الوطني وتوسيع صلاحيات مجلس البناء الوطني واسس العمل في القطاع الخاص وخصوصاً عمل الشركات الاجنبية .

٤ _ عقد ندوة تطوير قطاع الانشاءات لمعالجة جميع مواقع الخلل في هذا القطاع .

٥ _ التعاون لاجاد مركز توثيق الاسعار سواء في دائرة العطاءات الحكومية او في النقابة ، والمساهمة الفاعلة من النقابة في التكاليف .

٦ _ معالجة صرف مستحقات المقاولين المتأخرة عند نهاية كل سنة والمطالبة بتفعيل المادة (٤/٢) وايجاد ترتيب معين مع عدد من البنوك لصرف مستحقات المقاولين .

٧ _ هناك ضرورة لاجاد ادارات فنية متخصصة في البنوك لتمويل المقاولين ووضع النصح وتقديم المشورة بما يخص هذا التمويل .

٨ _ عمل ورشة عمل بما يخص فحص المواد الانشائية تشترك فيها دائرة المواصفات والمقاييس والجمعية العلمية الملكية واعتماد نتائج هذه الفحوصات لدى صاحب العمل لتوفير الجهد والمال على المقاول واخلاء مسؤوليته بما يخص مطابقة هذه المواد للمواصفات .

٩ _ التعاون الوثيق وتفعيل وتطوير ميثاق الشرف بين النقابتين (المقاولين ، والمهندسين) بما يخص قطاع الانشاءات .

١٠ _ التفاهم مع وزارة البلديات ليصبح عقد المقاوله للبلديات نافذاً .

١١ _ الاتحياز لقضايا الوطن والامة .

المجال الخارجي :

١ _ ضرورة التواصل والانفتاح على العالم العربي والاسلامي ودعم

اتحاد المقاولين العرب ، وضرورة ان يأخذ المقاول الحيز الاكبر من العمل

في البلدان العربية للحد من تغول الشركات الاجنبية .

٢ _ احياء هيئة تصدير الانشاءات .

ورد في مشروع إستراتيجية المجلس للدورة الثامنة عشر

المجال الداخلي :

أولاً : مأسسة النقابة من حيث تطوير الهيكل الوظيفي وتعديله ليتلائم وحاجات النقابة المستقبلية ورفد النقابة بالكوادر الفنية والإدارية اللازمة لإدارة عمل النقابة .
سابعاً : الإتصال مع أعضاء الهيئة العامة وعقد الندوات وورشات العمل في المركز والفروع لخدمة المهنة وتفعيل دور اللجان والأخذ بتوصياتها.
وفيما يخص الفروع وإيماناً من النقابة بدور الفروع وعملاً بإستراتيجية المجلس فإننا نوصي بما يلي:

- ١ . رفد الفروع بالكوادر الفنية المؤهلة لتفعيل عملية التفتيش .
- ٢ . إعطاء صلاحيات لأمناء اللجان الإستشارية .
- ٣ . إدامة التواصل مع الفروع وعقد الإجتماعات بشكل دوري بين المجلس واعضاء اللجان الإستشارية .
- ٤ . تلبية إحتياجات الفروع من أثاث وصيانة ومعدات .
- ٥ . عقد الندوات العلمية والثقافية في الفروع لتفعيل دورها ورفع مستوى المقاولين في الفروع .
- ٦ . مساندة اللجان الإستشارية بالتدخل لدى أصحاب العمل لحل مشاكل المقاولين .

و ب/ ن اد